

طالب المكتب الجهوي للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بتادلا أزيلال، العضو في الجامعة الوطنية لموظفي التعليم، أحمد أخشيشن، وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، بتعليق انتقال مدير الأكاديمية خالد الشوللي إلى خارج الأكاديمية، قبل إيفاد لجنة للتحقيق في ما أسماه بلاغ صادر عن المكتب "حجم خروقاته في التدبير المالي والإداري والموارد البشرية وسلوكاته المترامية منذ توليه المسؤولية بهذه الجهة".

وأوضح بلاغ صادر عن المكتب الجهوي للنقابة المذكورة أنه فوجئ بأبناء يتحدث عن قرب انتقال مدير أكاديمية تادلا أزيلال إلى جهة الرباط سلا زمرور زعير، رغم تراكم الخروقات في تسيير شؤون التربية بالجهة. مؤكدا أن النقابة قامت بواجبها تجاه الخروقات المرتكبة في الأكاديمية من خلال تنظيم إضراب جهوي ووقفين أمام نيابتي بني ملال وأزيلال، ولقاء مع مدير الموارد البشرية بالوزارة بحضور الكاتب الوطني. وأكدت النقابة أنها وافقت المسؤولين بملف متكامل وقرص مدمج لصور مؤسسات الجهة، كما أبلغت الوزير بكل تفاصيل المشاكل التي تعانيه الجهة تربويا.

عبد الله نهاري

الشهادات الطبية جواز سفر إلى أوروبا... للعمل

ابتلى قطاع التعليم العمومي بإقليم أسفي، بتزايد ظاهرة الشواهد الطبية المبررة من الناحية القانونية، التي يبلي بها رجل التعليم مقابل الغياب عن العمل، مما يساهم في ضعف المردودية، وزرع نوع من التذمر وعدم الثقة في المدرسة العمومية بالنسبة إلى أولياء التلاميذ، في ظل عدم تفعيل الترسنة القانونية لمواجهة ظاهرة تنخر الجسم التعليمي بالإقليم.

فلم يخف المشرع أن مبدأ الرخص لا يعني إيقاف أو تعطيل نشاط الإدارة أو المؤسسة، بل لقد أثبتت التجارب أن تمتنع العامل برخصة التغيب عن العمل حسب ظروف اجتماعية أو صحية، أقل ضررا للمؤسسة وللإدارة، ذلك لأن إرغام الشخص على العمل في ظروف صعبة يقلل من إنتاجه لمدة أطول، وهكذا تأكد أن إعطاءه رخصة للتغيب مفيد للطرفين المشغل والموظف، غير أن ظاهرة الحصول على رخص التغيب عن العمل أضحت، في كثير من الأحيان، بمثابة شهادة للهروب من أداء الواجب المهني، ولم يعد العديد من رجال التعليم يتوانون في الإلء بشواهد طبية، كلما شعروا بانهم بحاجة إلى مزيد من الراحة.

2360 يوم غياب بالابتدائي والإعدادي في الجديدة

يعاني قطاع التعليم بالجديدة كما في باقي جهات المملكة أفة الشهادات الطبية المبررة قانونا، والتي تساهم بشكل كبير في تدني المردودية، من جهة وتفقد الثقة في المدرسة العمومية من جهة ثانية، وهو ما يفرض الترسد للظاهرة وتقنينها، بل وتفعيل النصوص المنظمة للتقليص منها ورد الاعتبار إلى المؤسسة التعليمية، فقد أكدت مصادر قريبة من أكاديمية جهة دكالة عبدة، أنه في السنوات الأخيرة لوحظ تزايد عدد الشهادات الطبية، ورغم لجوء الإدارة إلى ممارسة حقها في إخضاع المستفيدين منها إلى الفحص المضاد، فإن هناك شبه تواطؤ بين المستفيدين والأطباء لا يمكن السكوت عنه، وهو ما يفرض خلق ميثاق شرف ينظم العلاقة ما بين المستفيد والطبيب.

6 2360 يوم غياب بالابتدائي والإعدادي في الجديدة

سجلت مصلحة الموارد البشرية بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة سوس ماسة درعة استفحال ظاهرة تغيبات الأساتذة عن العمل خلال الثلث الأول من السنة التربوية الجارية. ورسدت المصلحة أن عدد أيام تغيبات الأساتذة العاملين بالسلك الابتدائي، منذ 5 شتنبر 2008 إلى غاية 10 دجنبر 2008 بنياية تيزنيت 1652 يوما، وبالسلك الثانوي 684 يوما تم تبريرها بالشهادات الطبية، أي 55 شهرا وما يعادل أربع سنوات ونصف سنة من العمل. هذا إضافة إلى 81 شهادة وولادة، أي 6804 أيام عمل، أي 18 شهرا. ووصل مجموع التغيبات 73 شهرا، أي ما يعادل ست سنوات من العمل.

وسجلت مصالح الأكاديمية أن عدد أيام الغياب بنياية زاكورة بلغت خلال ثلاثة أشهر ما مدته 3264 يوم عمل. وفي نيابة إنزكان أيت ملول بلغ عدد أيام الغياب خلال المدة نفسها 927 يوم عمل.

محمد إبراهيمي (أكادير)

6 حبر الزاوية بطولة من ورق

من المواضيع الشائكة التي لا يحبذ إخواننا الأساتذة الخوض فيها على أعمدة الصحف، "الغيابات" المتكررة لهيأت التدريس والتكوين بدون مبرر، وتأثيراتها السلبية على السير العادي للعملية التعليمية. فهم يعلمون، علم اليقين، أكثر من غيرهم، أن هذه الممارسات اللاقانونية، المغلفة في الغالب برداء صحي، تشد قاطرة تجويد المدرسة العمومية إلى الوراء، وتعيق مسار التحديث والتنمية، وتقتل روح المسؤولية التي تقتضي العمل بتضامن في خدمة الصالح العام والمساهمة بجدية في أورش إصلاح التعليم.

لقد صار الحديث عن أستاذ لا يحضر أبدا إلى الفصل، ويتقاضى أجرته ظلما وعدوانا، ضريبا من ضروب البطولة لدى فئات واسعة من المدرسين الذين أصبحوا يبحثون عن أي شيء يوصلون به سفينة التربية بالمغرب إلى بحر بلا قرار.

لقد كانت نتائج دراسة تحليلية أجريت أخيرا ببني ملال، مضاجئة عندما أكد مدير المؤسسات التربوية أن أكثر ما يعوق جهودهم في تسيير مؤسساتهم الدراسية على أحسن وجه، ليس هو غياب التجهيزات أو الخصائص في الإمكانيات المادية، فحسب، وإنما الغيابات المبررة لهيأة التدريس، بداعي الإصابة بالمرض.

هذا يعني أن المدير الذي "يبنى" استعمالات الزمن في مدرسته على أساس عدد معين من الأساتذة والإداريين، يجد نفسه، مباشرة بعد انطلاق الموسم الدراسي، مضطرا إلى الاستعانة بـ "الأجانب" لسد الخصائص في الأقسام. لذلك يتم اللجوء إلى "اقتراض" موظفين من الجماعات المحلية لم يسبق لهم أن تلقوا تكوينا بيداغوجيا، وتكليفهم بتدريس مواد لا قبل لهم بها، في ضرب صارخ لمضاهيم التعليم الناجع والجيد، ومبدأ تكافؤ الفرص بين جميع التلاميذ..

ما يقع في بني ملال صورة مصغرة لما يقع في باقي النيابات الإقليمية لوزارة التربية الوطنية، حيث أصبح مدير المؤسسات التعليمية يتدبرون الأزمة، بدل التفكير في تطوير الممارسة التربوية داخل مؤسساتهم.

إن المسؤولية في هذه الحالات المرضية، المبررة بشهادات طبية سليمة لا يرقى إليها الشك، يتقاسمها الأستاذ المتمارض والطبيب الذي منحه الشهادة طويلة الأمد، وهو يعلم أن "زبونه" سليم معافى، وطبيب الأكاديمية الذي لا يلزم الأساتذة أصحاب الشهادات المتعددة بإجراء فحوصات مضادة، على الأقل لمعرفة إن كانوا مقيمين معه في الجهة نفسه، أم أنهم منهمكون في أشغال أخرى بحقول إسبانيا ومطاعم فرنسا وغيرهما من البلدان الأوروبية، ويكلفون ذويهم بمم المديرين بالشهادات الطبية "المزورة".

الشهادات الطبية.. حق يراد به باطل

أضحت مبررا قانونيا لغيابات غير مبررة وعائقا أمام السير العادي للمنظومة التربوية



يشتكى أبناء وأمهات التلاميذ من حرمان أبنائهم من متابعة الدراسة من حين لآخر، عندما يتغيب أستاذهم بسبب استفادتهم من الرخص الطبية التي أصبحت ورقة مريحة تستعمل للاستفادة من أوقات عمل، ما أحوج التلاميذ إلى دقاتها في ظل التطور السريع الذي بات يشهده عالم المعلومات.

ويعاني قطاع التعليم أفة الشهادات الطبية المبررة قانونا، والتي تساهم بشكل كبير في تدني المردودية، من جهة وتفقد الثقة في المدرسة العمومية من جهة ثانية، وهو ما يفرض الترسد للظاهرة

مظنران

غزة
أدان بيان صادر عن نادي عين أسردون للصحافة الوطنية ببني ملال المجازر الشعبية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني الأعزل. كما استنكر خرق كل المواثيق والاتفاقيات الدولية من طرف الكيان الصهيوني، والتي تنص على حماية المدنيين والمواطنين العزل، بل حتى الصحافيين الذين يمتنعون من نقل بشاعة وفظاعة المذابح والمجازر التي تفرقتها أيادي الصهاينة الآثمة.

وحيا النادي صمود المقاومة الفلسطينية وتضامن الشعوب العربية مع محنة سكان قطاع غزة، وطالب بالوقف الفوري للعدوان الغاشم على الشعب الفلسطيني. كما طالب الحكومات العربية، وفي مقدمتها حكومة مصر بفتح معبر رفح، برفع الحصار عن سكان غزة واتخاذ إجراءات عملية لإنقاذ الشعب الفلسطيني مع وقف كل أشكال التطبيع العلنية أو السرية.

سعيد فائق (بني ملال)

وعكة

ما تزال بوشري بورزيق، تلميذة في الجذع المشترك بثانوية أبي سالم العياشي في عين الشكاك بإقليم صفرو، والبالغة من العمر 16 سنة، وهي بتجمة الأب، ترقد منذ أكثر من أسبوع في مستشفى عمر الإريسي بفاس بعد نقلها إليه إثر إصابتها بضيق في التنفس أثناء وجودها في حصة دراسية، ما تطلب نقلها على متن سيارة خاصة في غياب سيارة الإسعاف بالمنطقة التي تعاني عتبا تقنيا، ما جعل الحالة الصحية للتلميذة تتدهور.

وأفادت بعض المصادر أن الضحية أصيبت بوعكة صحية حوالي الساعة العاشرة من يوم الاثنين 5 يناير الجاري قبل أن تنقل على متن سيارة مدير المؤسسة إلى المستشفى المحلي وعبر سيارة للآجرة بعد إرشادها بضرورة التوجه إلى مستشفى بفاس لخطورة حالتها. وأوضحت أن الضحية قطعت أكثر من 25 كيلومترا في ظروف لأصحية في غياب سيارة الإسعاف، ما زاد من صعوبة حالتها الصحية وكاد يعجل وفاتها.

أحوال

يعاني معلمو وتلاميذ مدرسة دوار الحجر التابعة لمجموعة مدارس البطيحية في جماعة إجابرة بإقليم تاونات، كثيرا للوصول إلى المؤسسة البعيدة بنحو 6 كيلومترات عن مقر سكنهم، إضافة إلى رداء الطريق بفعل الأحوال التي تبلغ أحيانا نصف المتر، ما كان سببا في انقطاع بعض التلاميذ عن الدراسة وتغيير آخرين للمدرسة خاصة الذين يتابعون دراستهم في المستويين الأول والثاني بحكم صغر سنهم.

وقالت مصادر من المنطقة إن ساحة المدرسة، تتحول مع القطرات الأولى للمطر، إلى بركة مائية إذ تحاصر الأحوال التلاميذ لينضاف ذلك إلى وضعية وبنية المدرسة التي تعاني غياب النوافذ وبروز شقوق في سقف الحجرات وتسرب المياه منها، ما يندرج بحوث كارثة إنسانية لا قدر الله. وتسأل بعض أبناء التلاميذ عن جدوى الحديث عن الإصلاح، و"التلاميذ والمعلمين محاصرين بالأحوال وواقع الإهمال".

حميد الأبيض (فاس)

الرخص المرضية تترك سير الدراسة بالحسيمة

مصدر طبي؛ الأساتذة الذين يلجون مستشفيات الإقليم يستحقون الاستفادة من الرخص

وتمزقها بعد استئناف المعنى بالمر عملها. وأكدت بعض المصادر أن إلقاء بعض الأساتذة برخص مرضية، خاصة منوطة الأمد يخلق في بعض المناطق الثانية مشكلا حقيقيا للمؤسسة التعليمية التي تتعثر فيها الدراسة لعدة أيام، في انتظار التعويض الذي يقاوم في ظل النذرة والخصائص التي تعرفه النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بالحسيمة في الموارد البشرية، ما يؤدي حسب العديد من الفاعلين التربويين وأبناء وأولياء التلاميذ، إلى هدر زمني لاقت بترجع مرارته المستهوفون من العملية التعليمية وعائلاتهم، في الوقت الذي تلجا فيه الإدارة التربوية بالمؤسسات التعليمية في المجال الحضري إلى إيجاد بديل لهؤلاء المرضى، حفاظا على مصلحة التلاميذ، وذلك لوجود فائض يضمن تغطية الخصائص بالمدن التابعة لإقليم الحسيمة.

ويؤكد أحد المسؤولين أن الظاهرة باتت تؤثر سلبا على الأداء التربوي للمؤسسة التعليمية، وتحدث ارتباكًا في سير الدراسة ببعض المؤسسات التعليمية، كما تخلق عبئا تكافؤ الفرص بين المتعلمين، وتقتو عليهم فرص التعلم والتحصيل.

وأجمع العديد من الآباء على ضرورة إعمال المراقبة الطبية والإدارية، وتطبيق الإجراءات اللازمة على الذين يتماذون في الإلقاء بالشهادات الطبية، ويقدمونها خارج الأجال القانونية، أولئك لم تصادق اللجان الطبية على الشهادات التي أدلوا بها، أولئك تبين من خلال المراقبة الطبية أنهم يستغلون

أوضح مصدر مطلع أن ظاهرة تغيبات نساء ورجال التعليم برخص مرضية قصيرة أو طويلة الأمد بنياية الحسيمة تبدو منخفضة مع بداية السنة الدراسية الجارية، بالقرارة مع المواسم الماضية، مؤكدا أن الجهات المسؤولة ما فتئت تتخذ الإجراءات الإدارية والقانونية الجزرية والتأديبية اللازمة في حق بعض الأساتذة الذين ثبت أنهم يتماذون في اللجوء إلى التحاليل للاحتكام بالشهادات الطبية، إذ تعرض الجهات نفسها لمفاتيحهم على المجلس الصحي بالرباط للتداول والبت فيها.

ويشير العديد من المصادر إلى أن بعض نساء ورجال التعليم العاملين بالمناطق الثانية بإقليم الحسيمة لا يتوانون في الإلقاء بالشهادات الطبية بعد أو قبل العطل المدرسية التي يقضونها مع عائلاتهم، وأجراء الأمراض التي تصيبهم بسبب قساوة الطبيعة في هذه المناطق التي تعرف تساقطات ثلجية، الشيء الذي لم يبالغ الأساتذة المتحدرون من بعض المدن الداخلية، ورغم الجهود المبذولة من طرف الجهات المذكورة، فإن التحاليل على مسطرة الاستفادة من رخص المرض، ما زال متواصلا بشكل يطرأ أسئلة كبرى حول المسؤول عن هذا الوضع.

ولم ينف أحد المهتمين وجود بعض المسؤولين يتغاضون أحيانا عن ممارسات بعض الأساتذة الذين يلجون بشهادات طبية، رغم أنهم يتمتعون بصحة جيدة، وذلك بعدم إرسالها إلى مصلحة الرخص بالنيابة الإقليمية بالحسيمة.

جمال الفكيكي (الحسيمة)